

كشف الرموز

[518] [ففي رواية ابن أشيم مضت الحجة ويرد المعتقد على مولاه رقا ، ثم أي الفريقين أقام البينة ، كان له رقا ، وفي المستند ضعف وفي الفتوى اضطراب ، ويناسب الاصل الحكم بإمضاء ما فعله المأذون ما لم تقم بينة تنافيه .] ومضمونها ما ذكره في المتن احالة على الرواية وهي ضعيفة السند ذكر الشيخ والنجاشي ان ابن اشيم غال فلا يعمل بما ينفرد به . ومضطربة الفتوى من حيث أن رد الاب إلى مواليه لا وجه له مع عدم البينة . وقال المتأخر: يرد على مولى العبد المأذون واختاره شيخنا في الشرايع ، وهو يقوى عندي ، واختار في النافع ان مناسب الاصل الحكم بامضاء فعل المأذون يعني الحكم بصحة العتق وامضاء الحج ، إلا ان تقوم بينة تنافيه . ولعله نظر إلى أنه عبد مأذون فله التصرف وتصرفات المسلمين (1) محمولة على الصحة إلا مع بينة منافية . (لنا) ان المال في يد العبد يحكم انه لسيده واققراره عليه لا يسمع . (ان قيل): هو مأذون في التجارة (قلنا): الاذن في التجارة لا تستلزم الاذن في الاقرار ولا في الشراء للغير . (ان قيل): لم لا حكمت بصحة العتق عن سيد العبد المأذون من حيث الاذن؟ (قلنا) لانه غير مأذون في العتق ، فان قدر أنه مأذون له في العتق نلتزم ذلك . ثم اقول: دعوى الأمر لا يثبت إلا بثبوت وكالة العبد المأذون عنه وهو غير ثابت فلا يثبت دعواه . (ان قيل): يقدر ثبوت الوكالة (قلنا): لا نزاع على هذا التقدير .

(1) _____ في بعض النسخ: في تصرفات المسلمين

(المسلم خ) .